تابعة لـ «بتروجلف» توقع عقداً مع «أدنوك» الإماراتية بـ39.2 مليون دولار

أعلنت الشركة الخليجية للاستثمار البترولي (بتروجلف) عن قيام شركة سوبيريور أبوظبي (تابعة ومملوكة للمجموعة بنسبة 90 %) بتوقيع عقد مع شركة أدنوك الإماراتية في أبوظبي.

وقالت «بتروجلف» في بيان للبورصة الكويتية امس الأحد، إن العقد لمدة 3 سنوات وبقيمة إجمالية تبلغ 144 مليون درهم إماراتي بما يُعادل 12.05 مليون دينار كويتي (39.21 مليون دولار).

وأوضحت الشركة أن تنفيذ العقد سيبدأ بتاريخ 1 أكتوبر 2020، موضحة بأن العقد قابل للتجديد لمدة عامين إضافيين بقيمة إجمالية إضافية تبلغ 96 مليون درهم بما يُعادل 8.03 مليون دينار.

وأفادت «بتروجلف» بأن هامش الربح المتوقع من العقد المُشار إليه تبلغ نسبته 15% تقريباً، موضحة بأن الأثر المالي الفعلي للعقد سيتم تحديده عند بدء التشغيل.

إيقاف التداول على أسهم 10 شركات

البورصة تستهل تعاملات الأسبوع على ارتفاع المؤشر العام 21.52 نقطة

استهلت بورصة الكويت تعاملاتها الأسبوعية امس الأحد على ارتفاع مؤشر السوق العام 21.52 نقطة ليبلغ مستوى 5310.68 نقطة بنسبة صعود بلغت 0.41 في المئة.

وتم تداول كمية أسهم بلغت 298.3 مليون سهم تمت عبر 9613 صفقة نقدية بقيمة بلغت 38.9 مليون دينار كويتي.

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 21.8 نقطة ليبلغ مستوى 4194.04 نقطة بنسبة صعود بلغت 0.52 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 221.2 مليون سهم تمت عبر 5995 صفقة نقدية بقيمة 11.4 مليون دينار.

كما ارتفع مؤشر السوق الاول 21.4 نقطة ليبلغ مستوى 5874.51 نقطة بنسبة صعود بلغت 0.37 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 77.13 مليون سهم تمت عبر 3618 صفقة بقيمة 27.4 مليون دينار.

وارتفع مؤشر (رئيسي 50) 22.5 نقطة ليبلغ مستوى 4206.28 نقطة بنسبة صعود بلغت 0.54 في المئة من خلال كمية اسهم بلغت 202.7 مليون سهم تمت عبر 4828 صفقة نقدية بقيمة 10.3 مليون دينار .

وكانت الشركات الأكثر ارتفاعا هي (قيوين أ) و(الهلال) و(حيات كوم) و(الانماء) اما شركات (بتروجلف) و(أعيان) و(أرزان) و(أهلي متحد) فكانت الأكثر تداولا في حين كانت شركات (بيت الطاقة) و(النخيل) و(انجازات) و(أرجان) الأكثر انخفاضا.

في المقابل، أعلنت بورصة الكويت أنه تم وقف التداول في أسهم 10 شركات اعتباراً من أمس الأحد 30 أغسطس 2020، وذلك لحين إفصاح تلك الشركات عن بياناتها المالية.

وقالت البورصة إن الشركات العشر هي: الاستشارات المالية الدولية (إيفا)، الديرة القابضة، تمكين القابضة (موقوفة)، ريم العقارية، العالمية للمدن العقارية (موقوفة)، الفنادق الكويتية، الكويتية للكيبل التلفزيوني (موقوفة)، دانة الصفاة الغذائية (موقوفة)، إيفكت العقارية (موقوفة)، وشركة أجوان الخليج العقارية.

والجدير بالذكر أن عدد الشركات التي أعلنت عن بياناتها المالية للنصف الأول من العام الجاري بلغ 152 شركة من أصل 173 شركة مُدرجة ببورصة الكويت.

وبحسب إحصائية، بلغت أرباح الشركات المُعلنة حتى الآن نحو 250.81 مليون دينار (823.04 مليون دولار)، مقابل أرباح بقيمة 1.116 مليار دينار (3.66 مليار دولار) بالنصف الأول من عام 2019، بتراجع نسبته 77.5%. كانت مهلة الإفصاح عن البيانات المالية للنصف الأول من العام الجاري قد انتهت في 15 أغسطس/آب 2020، لتبدأ بعدها مهلة إفصاح إضافية تبلغ 15 يوماً انتهت اليوم، ومن ثم أعلنت البورصة عن بدء إيقاف التداول بأسهم الشركات التي لم تلتزم بالإعلان طوال تلك الفترة.

«الكويت الوطني» يفتتح فرعه الجديد في مقر بورصة الكويت

غدير العوضي

أعلن بنك الكويت الوطني عن افتتاح فرعه الجديد في مبنى بورصة الكويت، ضمن مساعيه المتواصلة لتقديم أعلى مستويات الخدمة المميزة لعملائه، حيث يمكن لعملاء البنك الآن زيارة الفرع الجديد الذي يقدم كافة الخدمات المصرفية من الساعة 8:30 صباحاً وحتى 3 عصراً.

وقال البنك في بيان، امس الأحد، إن البنك يلتزم بتطبيق إرشادات السلامة من قياس درجة حرارة العملاء قبل الدخول إلى الفرع وارتداء الكمامات والقفازات الطبية، إضافةً إلى تطبيق كافة قواعد التباعد الاجتماعي، حرصاً منه على سلامة العملاء والموظفين.

وتعقيباً على افتتاح الفرع الجديد قالت مساعد مدير عام بمجموعة الخدمات المصرفية الشخصية في بنك الكويت الوطني غدير العوضي: «إن الوطني يحرص على تعزيز موقعه الريادي في السوق المحلي من خلال انتشار شبكته المصرفية الأكبر على مستوى الكويت، وبما يضمن تقديم أفضل تجربة مصرفية لعملائه ومساعدتهم على تلبية جميع احتياجاتهم المصرفية».

وأضافت العوضي أن البنك يسعى دائماً إلى أن يكون الأقرب إلى عملائه وحصولهم على أفضل الخدمات وأكثرها تطوراً وأماناً مع الحفاظ على سلامتهم من خلال الالتزام الكامل بتطبيق كافة التدابير الوقائية وإرشادات الجهات الصحية.

وأكدت على أن شبكة فروع البنك التي تغطي الكويت تتكامل مع قنواته الإلكترونية وفي مقدمتها خدمة الوطني عبر الموبايل وخدمة الوطني عبر الإنترنت التي تقدم الخدمات على مدار الساعة التي تلقى إقبالاً كبيراً في ظل الظروف الاستثنائية الحالية وهو ما يثبت تفوق الوطني في تقديم الخدمات الرقمية وحرصه على التطوير المستمر لقنواته الإلكترونية.

التوجه للاستثمار في الشركات الرائدة عن طريق المحافظ والصناديق

«هيئة الاستثمار» تتبنى إستراتيجية جديدة في قطاع الاستثمارات البديلة

كشفت الهيئة العامة للاستثمار عن تغيير استراتيجيتها الخاصة بالاستثمار المباشر في قطاع الاستثمارات البديلة، بعد أن عمدت إلى تخفيض استثماراتها في الشركات الناشئة، على أن يتم التوجه للاستثمار في الشركات الرائدة عن طريق المحافظ والصناديق المدارة من قبل أكبر بيوت الاستثمار العالمية، لاسيما أن الاستثمار من خلال تلك المحافظ يضمن تنوع الاستثمارات، على أن تقوم المحفظة بالاستثمار في ما يقارب 30 إلى 50 شركة، بغية تنوع أداء ونتائج تلك الاستثمارات، إلا أن المحصلة في النهاية لأداء المحفظة تكون إيجابية.

وقالت الهيئة في بيان إنها اتخذت هذا القرار بسبب الخسائر غير المحققة التي تعرض لها استثمارها بشركة nanthelth التي استثمرت فيها مبلغ 100 مليون دولار في عام 2014، وذلك بعد دراسة الفرصة التي كانت واعدة، حيث إنها من الشركات الرائدة الجديدة التي تختص بمجال التكنولوجيا الطبية، وكانت تطمح لتحقيق العديد من الأفكار في هذا المجال، ولكن لكونها شركة حديثة النشأة لم تستطع أن تحقق الإيرادات المرجوة وتعرضت إلى خسائر حادة بلغت بنهاية مارس 2019 ما يعادل 93% من قيمة الاستثمار وكان سعر السهم آنذاك 0.92 دولار.

وذكرت أنها استمرت في انتهاج سياسة عدم البيع انتظاراً لأي تحسن ممكن أن يطرأ على الشركة، خصوصاً أن جميع الشركات الرائدة تبدأ غالباً نشاطها بخسائر كبيرة، إلا أنه ومع مرور الوقت تتجه إلى التحسن وربما تتحول إلى شركات ناجحة مع مُضي الوقت، وهو ما حدث بالفعل، حيث ارتفع سعر السهم نحو 600% خلال أقل من سنة، بعد أن بلغ 6 دولارات لتنخفض خسائر «الهيئة» في هذا الاستثمار من 93% إلى 57%، ورأت الهيئة أنه من غير المناسب الاستعجال ببيع تلك الأسهم والاستمرار بمتابعة أدائها وبيعها في الوقت المناسب وبأقل خسائر ممكنة. وتابعت: «وكحال جميع الشركات الخاصة كون الهيئة مستثمراً قبل إدراج السهم في السوق، فإن عليها الالتزام بعدم البيع قبل مرور 6 أشهر من الإدراج، وحين ارتفع الحظر عن بيع الأسهم كان سعر السهم قد بدأ بالانحسار ويتم تداوله بأقل من تكلفة «الهيئة»، أيضاً لم يكن حجم التداول كبيراً عليه، ولو قررت «الهيئة» بيع كامل حصتها فسوف يؤثر ذلك بشكل كبير على السهم لتدهور سعره مما يضر بهذا الاستثمار». ولفتت إلى أن الاستثمار جاء بعد قرار الهيئة بفتح محفظة لشركات الابتكار التكنولوجية بمبلغ مليار دولار وتم وضع الضوابط والشروط الاستثمارية ضمن تلك القرارات، وهي محفظة تستثمر في الشركات الرائدة التي تحمل مخاطر عالية، ولكن في الوقت ذاته من الممكن ومع مرور الوقت أن تحقق عوائد مرتفعة، بحيث إن نجاح شركة واحدة في المحفظة كفيل بأن يعوّض الخسائر لبقية الشركات.

إطلاق سوق المشتقات المالية في السعودية

مشعل الحقباني

انطلقت، أمس الأحد، سوق المشتقات المالية بالسعودية حيث تم البدء بتداول العقود المستقبلية لمؤشر «إم تي 30» لتكون هذه العقود أول منتج مشتقات مالية يتم تداوله في السوق المالية.

ويمثل هذا الإطلاق خطوة مهمة في مساعي تطوير السوق المالية السعودية، وتزويد المستثمرين بمجموعة متكاملة ومتنوعة من المنتجات والخدمات. حيث تم تطوير العقود المستقبلية لمؤشر «إم تي 30» (والتي تتخذ من مؤشر إم إس سي آي تداول 30 «إم تي 30» أصلاً أساسياً لها) لتزويد المستثمرين بأدوات للتداول والتحوط لإدارة المخاطر بشكل أكثر.

وسوق المشتقات المالية هو السوق الذي تتداول فيه عقود، وليس أوراقا مالية بالمعنى المعروف، والعقد هو اتفاق محدد القيمة يبرمه طرفان، على أن يتم التنفيذ، أي الدفع والتسليم، في تاريخ لاحق، وتشتق تلك العقود قيمتها من قيمة الأوراق المالية المتضمنة، وتعتمد على تغير قيمة تلك الأوراق.

وهناك ثلاثة أنواع رئيسية من عقود المشتقات ترتبط بالأوراق المالية، وهي: العقود الآجلة، والعقود المستقبلية، وعقود الخيارات. ويتم تداول العقود الآجلة في الأسواق غير المنظمة، بينما تتداول العقود المستقبلية وعقود الخيارات في الأسواق المنظمة.

وقال مشعل الحقباني الرئيس التنفيذي للوساطة في دراية المالية إن سوق المشتقات يوفر آلية جديدة أمام المستثمرين، وهو ما سيؤدي إلى زيادة السيولة كما ستقل تذبذبات السوق. وأوضح أنه من المتوقع أن يرتفع حجم السيولة بالأسواق، لكن سيكون الإقبال محدودا في البداية. وأشار إلى أنه في الفترة الماضية كان هناك استفسارات من قبل العديد من العملاء بشأن المشتقات، ولدى الكثيرين الرغبة في التداول بهذا السوق.

وعلى صعيد متصل، قال ثامر السعيد الرئيس التنفيذي للاستثمار في مضاء للاستثمار، إن حجم الصفقات بسوق المشتقات كان طفيفا امس.

«فيتش» تثبت تصنيفات «الأهلي الكويتي» بنظرة مستقرة

ثبّتت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني، تصنيفات البنك الأهلي الكويتي؛ مع نظرة مستقبلية مستقرة. وبحسب تقرير الوكالة، صنفت «فيتش» عجز المصدر عن السداد طويل الأجل للبنك عند الدرجة (+A) مع نظرة مستقبلية مستقرة. كما عيّنت التصنيف الائتماني قصير الأجل للبنك عند الدرجة (F1).

وثبتت الوكالة تصنيف الجدارة الائتمانية للبنك الأهلي الكويتي عند الدرجة (+bb)، وتصنيف الدعم عند الفئة (1)، والوضع الأساسي للدعم عند الدرجة (+A).

وأوضحت «فيتش» أن تصنيف عجز المصدر عن السداد طويل الأجل للبنك يدعمه التصنيف السيادي للكويت عند الدرجة (AA)، بينما يُشير تصنيف الدعم وتصنيف الحد الأدنى للدعم إلى رؤية الوكالة للاحتمالية العالية جداً، لتقديم الحكومة الدعم لجميع البنوك المحلية في حال لزم الأمر.

وبيّنت الوكالة أن توقعاتها بتقديم الدعم الحكومي تأتي نظراً لقدرة الحكومة القوية لتقديم المساندة للبنوك المحلية بفضل التصنيف السيادي للبلاد، والرغبة القوية بتقديم ذلك بغض النظر عن حجم البنك وهيكلية التمويل ومستوى الملكية الحكومية فيه، منوهة إلى أن هذه الرؤية يعززها السجل الحكومي من الدعم للنظام المصرفي في حال الحاجة.

وأوضحت أن تصنيف الجدارة الائتمانية لـ«الأهلي» يأخذ بعين الاعتبار النشاط المعتدل للبنك، إضافة إلى كفاية رأس المال والوضع التمويلي المستقر، وسلامة السيولة، إلى جانب الضغوطات على البيئة التشغيلية المحلية بسبب جائحة فيروس كورونا وتراجع أسعار النفط. وأظهرت البيانات المالية للبنك تحوله للخسارة في النصف الأول من العام الجاري بقيمة 4.648 مليون دينار، مقارنة بأرباح الفترة نفسها من العام الماضي البالغة 22.571 مليون دينار.

وقال البنك إن تراجع النتائج خلال فترات المقارنة يعود إلى خفض سعر الفائدة القياسي، وانخفاض حجم الأعمال الناتج عن أزمة فيروس كورونا، وارتفاع المُخصصات على التسهيلات الائتمانية.

الإسكوا تحذر: قد يتعذر على نصف سكان لبنان الوصول إلى الغذاء!

رأت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا – إسكوا، في بيان لها أمس، أن «لبنان يعتمد بشدة على الواردات الغذائية لتأمين حاجات سكانه.

وبعد الانفجار الهائل الذي دمر جزءا كبيرا من مرفأ بيروت، المنفذ الرئيسي لدخول البضائع إلى البلد، وانهيار قيمة عملته بمقدار 78%، وتدابير الإقفال التي اتخذت لاحتواء جائحة كوفيد 19، والارتفاع الحاد في معدلات الفقر والبطالة، قد يتعذر على نصف السكان الوصول إلى حاجاتهم الغذائية الأساسية بحلول نهاية العام».

وقالت: «هذا الواقع الخطير دفع اللجنة إلى إصدار دراسة جديدة اليوم بعنوان هل من خطر على الأمن الغذائي في لبنان؟».

وبحسب الدراسة، أدى انخفاض قيمة الليرة إلى تضخم كبير، من المتوقع أن يتجاوز متوسطه السنوي 50% في العام 2020 بعد أن كان 2.9% في العام 2019.

وارتفع متوسط سعر المنتجات الغذائية بنسبة 141% مقارنة بما كان عليه في 2019. ومن المتوقع أن ترتفع أسعار الأغذية ارتفاعا طفيفا على أثر ارتفاع تكاليف معاملات استيرادها بعد انفجار المرفأ، وانعدام الثقة في إدارة عمليات تأمينها وإتاحتها، مما قد يزيد من الشراء بدافع الذعر».

أضافت: «أمام هذا الواقع، دعت الأمينة التنفيذية للاسكوا رولا دشتي الحكومة اللبنانية، إلى إعطاء الأولوية لإعادة بناء أهراءات الحبوب في مرفأ بيروت باعتبارها أساسية للأمن الغذائي الوطني، وإعادة تأهيل مستودع الأدوية المركزي، وضمان إمداد الفئات الأكثر عرضة للمخاطر بالأدوية الأساسية واللقاحات».

وقالت دشتي: «يجب اتخاذ إجراءات فورية لتلافي الوقوع في أزمة غذائية، ولا سيما من خلال المراقبة الشديدة لأسعار الأغذية وتحديد سقف لأسعار الأساسية منها، وتشجيع البيع مباشرة من المنتجين المحليين إلى المستهلكين».

وتحذر الدراسة من «ارتفاع كلفة الإنتاج الزراعي بنسبة تفوق 50 % لمختلف الأنظمة الزراعية، مما سيحد من الإنتاج الزراعي المحلي في المدى القريب، ويفقد المزارعين اللبنانيين نحو 30% من منتجاتهم القابلة للتلف بسبب ضعف المهارات الفنية ونقص البنى الأساسية اللازمة. وعلى الرغم من ذلك كله، لم تخصص للزراعة إلا نسبة 0.36% من إجمالي ميزانية الحكومة في العام 2020».